

صندوق النقد الدولي علاج مر يخشاه حزب الله

صلاحية النموذج اللبناني الاقتصادي الذي تم التفاوض عنه منذ أكثر من 7 عقود.

ومن المرجح أن يشكّل طلب حكومة حسان دياب المشورة من صندوق النقد الدولي مقدمة للقبول بالبرامج التي يطرحها لاحقاً، خصوصاً أن ما يتردد عن ذهاب الحكومة إلى رفض سداد استحقاقات سندات اليوروبوند التي تبدأ الشهر المقبل (أول استحقاق بعد 3 أسابيع قيمته 1.2 مليار دولار) سيصعب موقف لبنان أمام كافة الجهات والمؤسسات والدول المانحة، والتي لن تتساهل مع قرار لبناني بهذه الخطورة دون أن يكون صندوق النقد الدولي راعياً لبرنامج الخروج من الأزمة في لبنان. ووفق تسريبات، فإن باريس نصحت بيروت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي على نحو يوحي بأن فرنسا التي تولت رعاية "مؤتمر سيدر" باتت عاجزة عن تسويق حلول بديلة تفرج عن الأموال التي أقرها المؤتمر للبنان (أكثر من 11 مليار دولار)، وأن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي وعد بعد تشكيل حكومة دياب بمساعدة لبنان، لا يستطيع الوفاء بوعده دون مواكبة مالية دولية يشرف عليها صندوق النقد الدولي.

القبول بشروط صندوق النقد الدولي، يفرض انتاج إجراءات تعزز دور الدولة بصفتها القائد الحصري لتوجهات الاقتصاد

ويتخوف حزب الله من وجود أجندة سياسية سيضع صندوق النقد على تمريرها من خلال ما سيفرض من شروط اقتصادية. ويذكر مراقبون بأن الولايات المتحدة، وبمكّم مساهمتها الأساسية في الصندوق، تملك حق الفيتو على أي من برامجها وقراراته، وأن الصندوق قد يصبح ضاعطاً في شؤون تتعلق بالقضاء على المنظومة الاقتصادية والمالية لحزب الله، كما بقضايا تتعلق بتسيير حدود لبنان مع إسرائيل ومستقبل التقنين عن الغاز في المنظور الاقتصادية الخاصة. وفيما ينظر للزيارة التي يقوم بها رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني إلى لبنان وعرضه المساعدة الاقتصادية على أنها محاولة لتثبيت هيمنة طهران على بيروت، تعتبر مصادر دبلوماسية أن البلد لم يعد يملك ترف المفاوضة وأن خروجه من عنق الزجاجة لن يأتي من طهران التي تخنقها عقوبات واشنطن، بل يحتاج إلى ضح مساعداً عربية دولية عاجلة، وأن أمراً كهذا لن يحصل دون ضوء أخضر أميركي، ولم يكون خيار صندوق النقد إحدى أهم واجهاته.

بيروت - لا يخفي حزب الله اللبناني قلقه من خيار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان، ويعتبر أن هذا الخيار يستهدفه مباشرة.

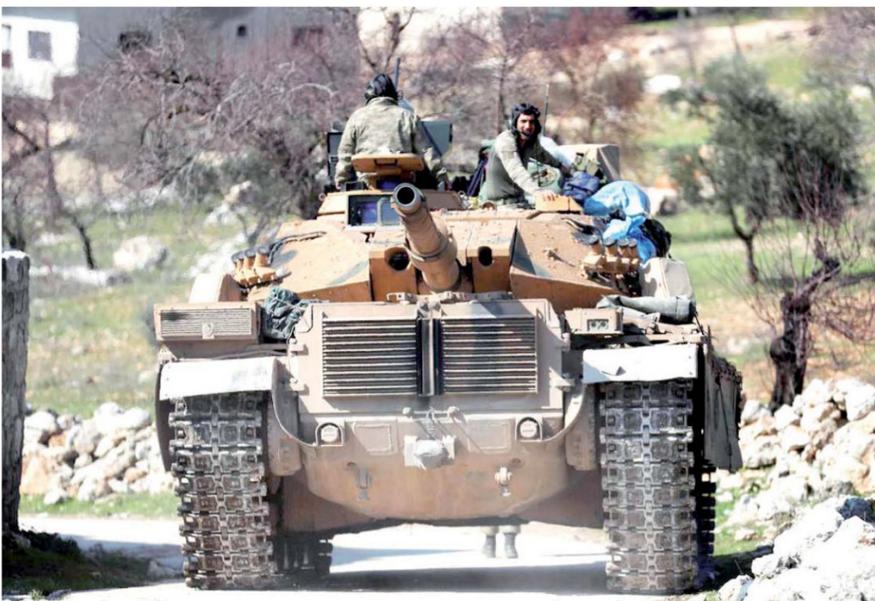
وتقول أوساط مطلعة إن الحزب ينظر لصندوق النقد على أنه سلاح أميركي يستهدف إخراج لبنان من دائرة النفوذ الإيراني. ويشيع حزب الله أجواء تقول إن الصندوق هو أداة تطلقها واشنطن للمساهمة في جهود إسرائيل لطرد النفوذ الإيراني من سوريا ولبنان، وأن القبول بشروط هذه المؤسسة المالية الكبيرة سيكون أكثر وقعاً على الحزب من العقوبات الاقتصادية والمالية التي تفرضها الإدارة الأميركية عليه. ويؤكد محللون اقتصاديون مخاوف الحزب من أن القبول بالشروط التقليدية لصندوق النقد، والتي فرضت على كافة البلدان التي ارتضت خياراته، يفرض على لبنان انتهاج إجراءات تعزز دور الدولة بصفتها القائد الحصري لتوجهات الاقتصاد والممسك بكافة مداخل ومخارج الموارد والإنفاق، بما يعني القضاء على الاقتصاد الموازي التابع لحزب الله كسما القضاء على منافذ الهدر والتهرب والاقتصاد غير الشرعي الذي تمارسه جماعات تحظى برعاية من قبل الحزب.

ويقول المحللون إن صندوق النقد سيفرض رقابة على النظامين، المالي والمصرفي، على نحو يتفوق على الرقابة التي تمارسها وزارة الخزانة الأميركية عليهما لتابعة تقيد المؤسسات المالية بالعقوبات المفروضة على الحزب. وتذهب بعض المصادر إلى القول إنه رغم وجود أسباب داخلية للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي يمر بها البلد، إلا أن هناك روافد خارجية تساهم في مفاقمتها لجر لبنان نحو خيارات جديدة. وترى هذه المصادر أن أزمة الشح في الدولار داخل الأسواق اللبنانية كما أزمة الشلل التي طرأت على النظام المصرفي الداخلي فقط. وتذكرت بأن البلد يعيش منذ استقلاله عام 1943 وفق نفس النموذج الاقتصادي ووفق نفس السياسات الاقتصادية والممارسات المالية، وأنه شهد زلزالاً سياسياً وأمنية كبرى، لاسمياً الحرب الأهلية والحروب الإسرائيلية، ومع ذلك فإن لبنان لم يشهد الأزمة التي يعيشها هذه الأيام وأن نظامه المصرفي لم يتعرض إلى أي اهتزازات تذكر.

وطالبت ارتدادات الأزمة المالية اللبنانية الاقتصاد السوري كما أنها حرمت إيران نفسها من العملات الصعبة التي كان من السهل توفيرها من داخل السوق اللبناني متحرراً من أي قيود، لاسمياً القيود الحكومية. وترى المصادر أنه بات مطلوباً، وعلى مستوى دولي، وضع النظام المالي اللبناني، وتوقع انتهاء

تركيا تبحث عن حفظ ماء الوجه شمال سوريا لعجزها عن مجارة الروس

الناتو يرفض تفعيل البند الخامس وينأى بنفسه عن مغامرة أردوغان



القوات التركية تتوغل في حقل ألغام

بدعم روسي في طرد مسلحي الجماعات الجهادية والمعارضة من طريق (أ) السريع الرئيسي الذي يربط حلب بالعاصمة دمشق مما أعاد فتح أسرع طريق بين أكبر مدينتين سورييتين للمرة الأولى منذ سنوات في إنجاز استراتيجي كبير.

وتقاتل القوات الحكومية منذ ديسمبر الماضي مسنودة بالضربات الجوية الروسية المكثفة لاستعادة ريف حلب ومحافظة إدلب المجاورة حيث آخر معاقل التنظيمات الجهادية والمعارضة للرئيس بشار الأسد.

وقالت القوات المسلحة السورية في بيان إن الجيش سيواصل ما وصفته بأنه "مهامه المقدسة والنجيلة في القضاء على ما تبقى من تنظيمات إرهابية أينما وجدت على امتداد الجغرافيا السورية". وأضاف البيان "استعيدت السيطرة التامة على العشرات من القرى والبلدات في ريف حلب الغربي والشمال الغربي". وأعلنت وزارة النقل السورية في وقت لاحق عن بدء تسيير أولى الرحلات المدنية في مطار حلب الدولي هذا الأسبوع بعد أن تم طرد الجهاديين من محيطه.

وكانت صحيفة الوطن الموالية لدمشق ذكرت أن الطريق (أ) (5)، سيكون جاهزاً لاستخدام المدنيين بنهاية الأسبوع.

نفوذ داخل دولة أخرى وليست لباقى أعضاء حلف الناتو مصلحة في ذلك. ويقول المحللون إن نظام الرئيس أردوغان سيحاول خلال المحادثات الجديدة مع الروس تخفيف حجم الخسائر في إدلب وضواحيها والتوصل لتفاهم مع روسيا يحفظ ماء الوجه أمام الجمهور التركي، خاصة وأن أنقرة باتت مدركة أنه لا سبيل لخني موسكو عن خطط استعادة القوات السورية للمحافظة ومحيطها، في مقابل عزوف الحلفاء في الناتو عن دعمها عملياً، والاقتراب فقط على التصريحات حيث أشاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مساء الأحد في اتصال هاتفياً مع نظيره التركي بما تقوم به أنقرة في شمال سوريا.

وجددت موسكو تأكيدها الإثنين استمرار مساندتها لقوات الحكومة السورية في العمليات الجارية في ريفي إدلب وحلب، ونقلت وكالة "إنتر فاكس" الروسية عن المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، "إن موسكو ستواصل دعمها لعمليات الجيش السوري ضد الإرهابيين". وأعلن الجيش السوري الإثنين أنه فرض سيطرته الكاملة على العشرات من البلدات في ريف حلب الشمالي الغربي وسيواصل حملته للقضاء "على ما تبقى من تنظيمات إرهابية أينما وجدت". ويأتي هذا التقدم بعد أن نجح الجيش

وقال المصدر، وهو دبلوماسي يعمل في بعثة إحدى الدول الأعضاء في مقر الحلف ببروكسل، إن "دول الناتو لن تدعم تفعيل البند الخامس بسبب مقتل عسكريين أتراك في إدلب مطلع فبراير"، مشدداً على أن الحلف "لا ينتظر في إمكانية تقديم مساعدة عسكرية لتركيا في حال القيام بعملية في هذه المنطقة".

انكفاء الرئيس التركي بعد حملة شرسة هدد خلالها بقصف القوات السورية في كل مكان

وينص البند الخامس وفق معاهدة حلف شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في أبريل 1949 "على أن الاعتداء على أي دولة في الحلف يمثل اعتداء على كل الدول الأعضاء ويوجب على الدول الأخرى مساعدتها في التصدي للهجمات؛ ويظل هذا الالتزام راسخاً وملزماً ضمن اتفاقية للدفع المشترك".

ولا يمكن تفعيل هذا البند في الحالة السورية ذلك أن تركيا تعد طرفاً "معتدياً" وليس العكس وعملياً هي تتدخل في الصراع بإدلب في محاولة للحفاظ على

النظام التركي يراهن على الاجتماعات الجارية في موسكو للتوصل لاتفاق مع روسيا بشأن شمال غرب سوريا يحفظ ماء الوجه، بعد أن ثبت بالكاشف عدم استعداد الحلفاء في الناتو للاندفاع خلف مغامرات الرئيس رجب طيب أردوغان العسكرية.

دمشق - احتضنت موسكو الإثنين الجولة الثالثة من المحادثات الروسية التركية بالتزامن مع استمرار تقدم الجيش السوري في محافظة حلب، حيث نجح في بسط نفوذه على العشرات من البلدات في ريف حلب الشمالي الغربي وتطهير محيط المدينة من الجماعات الجهادية بما مكن من إعادة تشغيل مطار المدينة هذا الأسبوع بعد توقف لسنوات. ويقول محللون إن تركيا تدخل لهذه المفاوضات التي تختتم الثلاثاء من موقف ضعيف، وهذا انعكس بشكل واضح على تصريحات مسؤوليها الذين خفضوا من وتيرة تهديداتهم بعد أن أدركوا أن استمرار التصعيد مع الجانب الروسي ستكون له مفاعيل عكسية في ظل عزيمتهم عملياً عن تغيير المعادلة على الأرض، رغم استمرار التحشيد التركي في المنطقة. وقال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، في وقت سابق الإثنين، إن تركيا وروسيا تواصلان التعاون من أجل التوصل لتفاهم نهائي حول إدلب، مشدداً "نحب علينا ألا نسمح للأزمة السورية بأن تؤثر على التعاون بين تركيا وروسيا".

ولوحظ في الأيام الأخيرة انكفاء الرئيس رجب طيب أردوغان وتحاشيه توجيه أي تهديد أو انتقاد لموسكو أو لدمشق بعد أن قاد الأسبوع الماضي حملة شرسة هدد خلالها بقصف القوات السورية في كل مكان رداً على مقتل عناصر من قواته في إدلب بغيران سورية. ويلفت محللون إلى أن الاستدرة التركية ومحاوله النزول من المنطقة التي صعدت إليها تعود لعدم قدرتها على المغامرة خاصة في غياب دعم عربي ملموس يعزز فرص قلب المعادلة التي فرضتها موسكو بالوقوع بعد ماطلة أنقرة في تنفيذ اتفاق سوتنسي الذي تم التوصل إليه في العام 2018.

ونقلت وكالة "تاس" عن مصدر في حلف شمال الأطلسي، الذي تعد تركيا عضواً فيه، أنهم لا يبنون تقديم دعم عسكري لأنقرة في حال قيامها بعملية عسكرية في شمال غرب سوريا.

تحديات المرحلة الانتقالية في السودان تفرض على المدنيين تقديم تنازلات

واكد عضو الجبهة الثورية، محمد زكريا، أن مباحثات جوبا تناقشت على إعادة هيكلة قوى الحرية والتغيير، ودمج قادة الحركات المسلحة في مؤسسات اتخاذ القرار داخلها، بجانب التوافق على وضع خطة عمل مستقبلية لإدارة المرحلة الانتقالية عقب التوصل إلى سلام.



نورالدين صلاح الدين
تشكيل لجنة تتولى مهمة إعادة هيكلة التحالف الحكومي

وأضاف "العرب" أن الاجتماعات ناقشت وضعية الوثيقة الدستورية وجرى التوافق حول تعديلها لإدراج اتفاق السلام فيها، والاتفاق على إجراء تعديلات في الهياكل التنفيذية والسيادية، بجانب تطابق الرؤى بشأن إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والشرطية. وأشار إلى أن المباحثات ناقشت إجراء تعديلات على تشكيل مجلس السيادة الحالي، وضم ممثلين عن الجبهة الثورية داخله، ولم تبعد قوى الحرية والتغيير اعتراضاً على ذلك، وتوسعياً الأخيرة للحصول على دعم الجبهة التي أظهرت قوة في أثناء الاجتماعات التي عقدت في مدار 5 أشهر الماضية، وتعمل على شعبيتها المناطية وجاذبيتها الإقليمية، كما أنها تمثل مركز تحقيق السلام.

ويحقق وجود المجلس التشريعي هذا التوقيت التوازن الذي تسعى إليه قوى الحرية والتغيير بين المكون المدني والعسكري، في ظل قضايا عديدة بحاجة للعمل فيها على المستويين القانوني والتشريعي، وتجلّي ذلك في إعلان تجمع المهنيين ترك مهمة تحديد الصلاحيات الخارجية للحكومة الانتقالية ومجلس السيادة للمجلس التشريعي.

ويبدل التوافق على تعيين الولاة وتشكيل المجلس التشريعي ضمن خطط أكبر تسعى نحو ملمة صفوف "قوى الثورة" من جديد، والبحث عن أدوار فاعلة تساهم في إزاحة العراقيل الموضوعية أمام رئيس الحكومة عبدالله حمدوك.

وأكد نورالدين صلاح الدين أنه تم تشكيل لجنة سياسية تتولى مهمة إعادة هيكلة التحالف الحكومي ومكانة الجبهة الثورية داخلها، ونجحت مباحثات جوبا في أن تقنع الحركة الشعبية شمال بقيادة عبدالعزیز الحلو بأهمية تكليف الولاة وتعيين المجلس التشريعي.

وتعاني قوى الحرية والتغيير التي تضم حوالي 80 حزبا وحركة وتنظيماً مهنيًا، تمثل ثلاثة مكونات رئيسية في جسمها، من تفكك في جسمها السياسي إثر خلافات اندلعت بشأن إدارة المرحلة الانتقالية ما أدى إلى تراجع تماسكها، وهو ما أرخى بظلال سلبية على الحكومة، حتى بدت في موقف ضعيف وعاجزة عن تسوية الكثير من المشكلات.

نسب تمثيل الحركات المسلحة داخل قوى الحرية والتغيير التي لديها 200 مقعد بالمجلس التشريعي، من إجمالي 300 مقعد، لكن خط سير المباحثات يضيء في طريق التوافق حول هذه النسب.

وكان من المقرر الإعلان عن تشكيلة المجلس التشريعي في 17 نوفمبر الماضي، وفقاً للوثيقة الدستورية الخاصة بالمرحلة الانتقالية، لكن تفاهات تم التوصل إليها بين الحكومة السودانية والقوى المسلحة في ديسمبر، أدت إلى تأجيل الخطوة لحين التوصل إلى اتفاق سلام شامل. ودار خلاف بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير بشأن قضية تعيين الولاة، حيث تريد الثانية التعجيل بها في محاولة لاستعادة الأمن والاستقرار، كي لا يصبح منصب رئاسة الولايات في أيدي قوى مناهضة لمبادئ الثورة، في حين رأت الجبهة ضرورة منع حدوث المزيد من الهزيمة لقوى الحرية والتغيير على مفاصل السلطة في الأطراف.

وأضحى السودان بحاجة إلى استكمال مؤسسات بناء الحكم الانتقالي في أعقاب الاشتباكات المتقطعة التي وقعت في عدد من الولايات، ووجهت القوى المدنية أصابع الاتهام إلى ولاة تلك الولايات لعدم تدخلهم بحسم للتعامل مع الحوادث التي طغى عليها الجانب الأمني وليس القبلي، وبالتالي فإن تعيين ولاة محسوبين على الثورة يسد أحد منافذ عرقلة مفاوضات السلام.

وقال القيادي بقوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين "طرحنا إمكانية تكليف، وليس تعيين، ولاة لفترة محددة تنتهي بنهاية مفاوضات السلام، مع إمكانية إدخال تعديلات على الأسماء المطروحة وفقاً لما تراه الجبهة الثورية وتقضي به ضرورة المرحلة، واقترحنا تشكيل المجلس الانتقالي من دون شغل المقاعد المخصصة للجبهة الثورية لحين انتهاء مفاوضات جوبا".

وأضاف "العرب" أن المباحثات ستتركز خلال الأسبوع الجاري على



في حاجة لحزام سياسي واسع

المجلس التشريعي خلال الأسبوع الأول من الفترة المسددة ذاتها دون المساس بسير التفاوض في المسارات المختلفة. وانتهت الفترة المقررة لمفاوضات السلام، السبت، استناداً على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض الموقع في منتصف سبتمبر الماضي، وبدا واضحاً أن هناك رغبة في عدم السماح لمزيد من استهلاك الوقت بعد 6 أشهر من انطلاق المباحثات في جوبا، باعتبار أن إطالة المفاوضات تخصم من رصيد السلطة الانتقالية.

الخرطوم - منح تمديد مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية (تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية)، لمدة ثلاثة أسابيع قابلة للتجديد، الفرصة ليحث استكمال بناء مؤسسات المرحلة الانتقالية، بعد أن دخل الطرفان بمشراكة وقد من قوى الحرية والتغيير، الإثنين، في مباحثات "جادة" للتوافق حول إمكانية تكليف ولاة جدد وتشكيل مجلس تشريعي.

وأظهر تحالف قوى الحرية والتغيير في الفترة الأخيرة ليونة أكبر في التعاطي مع استحقاقات السلام وطلبات الحركات المسلحة. ويربط متابعون هذا التغيير باستشعار القوى الممثلة لهذا التحالف المدني الذي قاد الحراك الاحتجاجي في السودان، خطر تآكل رصيدها السياسي والشعبي لفائدة قوى أخرى، بسبب تصلب مواقفها في بعض الملفات وعلى رأسها ملف السلام.

وكانت قوى التغيير تتمسك بتسريع عملية تشكيل مجلس تشريعي وتعيين ولاة جدد وعدم رهن هذه المسألة بملف السلام وهو الأمر الذي رفضته بشدة الحركات المسلحة، التي تطالب بأن تكون مساهماً رئيسياً في هذين الاستحقاقين. وأكد عضو لجنة وساطة دولة جنوب السودان، ضيو مطوك نديق، أن تمديد سريان المفاوضات سيستمر حتى 7 مارس المقبل، على أن يتشهد الأسبوع الأول معالجة موضوع تعيين الولاة، وتشكيل